مجلة الدراسات القانونية المقارنة
EISSN:2600-6154 المجلد10/ العـــدد01 (2024)، ص.ص. 194-213 ISSN:2478-0022

الجامعة والقطاع الخاص شراكة استراتيجية للاستثمار في اقتصاد المعرفة

The university and the private sector are a strategic partnership to invest in the knowledge economy

سعيدة هامل

Saida Hamel

أستاذة محاضرة "ب" قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أم البواقي

Professor of Lecturer "B", Private Law, Faculty of Law and Political Science, Oum El Bouaghi University

saida.hamel@univ-oeb.dz

تاريخ إرسال المقال: 2024/05/21 تاريخ القبول:2024/06/25 تاريخ النشر:2024/06/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تقدير، وبيان دور مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص كفاعلان للاستثمار في اقتصاد المعرفة، حيث تم التأكيد على ضرورة المشاركة الفاعلة مع المتعاملين الاقتصاديين لدعم وتوحيد الجهود مساهمة تتعدى الاقتصاد الكلاسيكي إلى اقتصاد المعرفة، للتأكيد على تطويع التطبيقات التقنية والمعرفية والمعلوماتية، وربطها مع القطاعات الأكثر فعالية، سواء المحلية أو العالمية، وتوظيفها خدمة للاستثمار الوطني.

والدراسة تحاول الكشف على دور المشرع في تفعيل التعاون بين مؤسسات التعليم العالي بالموازاة مع دور القطاع الخاص، مع إبراز التحديات والحلول المحتملة في سد الفجوة بين النظرية الاكاديمية والممارسة الصناعية، من خلال تمكين الجامعة من الحصول على تمويل اضافي لمشاريعها البحثية، وبالتالي تحسين قدرتها على توليد المعرفة.

كلمات مفتاحية:

الجامعة، القطاع الخاص، اقتصاد المعرفة، الاستثمار العلمي.

Abstract:

This research paper aims to estimate and clarify the role of higher education institutions and the private sector as actors for investment in the knowledge economy, where the necessity of active participation with economic stakeholders to support and unify efforts to contribute beyond the classical economy to the knowledge economy was emphasized, to emphasize the adaptation of technical, cognitive and information applications, and to link them. With the most effective sectors, whether local or global, and employing them to serve national investment.

المؤلف المرسل: سعيدة هامل Email: saida.hamel@univ-oeb.dz

The study attempts to reveal the role of the legislator in activating cooperation between higher education institutions in parallel with the role of the private sector, while highlighting the challenges and potential solutions in bridging the gap between academic theory and industrial practice, by enabling the university to obtain additional funding for its research projects, and thus improving its ability to generate Knowledge.

Keywords:
University; private sector; knowledge economy; scientific investment.

مقدمة

بالرجوع إلى القانون التوجيهي (القانون رقم21/15)، نجد أن المشرع الجزائري أفرد نصوصا تشريعية منظمة في ستة أبواب، نصت محاورها على غاية التفعيل الايجابي لدور الجامعة على المحيط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وضرورة الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجي، إعمالا لذلك مكن القانون المتعاملين الاقتصاديين من الاستثمار في المجهود الوطني لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وهم بذلك يستفيدون مقابل ذلك من اجراءات تحفيزية، تحدد بموجب القوانين الخاصة كقوانين المالية وقانون الاستثمار.

ففي ظل التطور السريع في مجال البحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وظهور المفاهيم القانونية الاقتصادية " اقتصاد المعرفة" كنموذج اقتصادي تتبناه الجامعات، كونه يؤسس لاقتصاد جديد تحكمه المعرفة والابتكار، بينما يساهم القطاع الخاص في تحويل هذه المعرفة إلى منتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية مضافة، وكذا دعم الابتكار وريادة الأعمال، لتصبح الضرورة ملحة للاستثمار في اقتصاد المعرفة، ويعد هذا الاستثمار مسؤولية مشتركة بين مختلف مكونات المجتمع، وعلى رأسها الجامعات والقطاع الخاص.

ومع هذا التحول الجذري والتأسيس لهذه الشراكة، بات من الضروري صياغة اطر قانونية واضحة تنظم علاقات الجامعة والقطاع الخاص، بحيث تحدد مسؤولياتهما وحقوقهما،كطرح يعزز الشفافية والمساءلة القانونية على هذه الشراكة، لضمان استدامتها، وتحقيق سياسة المشرع الجزائري الرامية إلى تعزيز دور الجامعة، والقطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني.

وبناء عليه تتحدد الاشكالية من خلال الطرح الآتي: **كيف كرس المشرع الجزائري آليات التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص للاستثمار في اقتصاد المعرفة؟**

بالنسبة لأهمية الموضوع، فدراسة موضوع الجامعة والقطاع الخاص: شراكة استراتيجية للاستثمار في اقتصاد المعرفة، أهمية بالغة لأسباب متعددة منها:

الأهمية النظرية: تساهم هاته الدراسة في فهم الديناميكيات المعقدة التي تحكم علاقات التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص في سياق اقتصاد المعرفة.

الأهمية العملية: تقدم هذه الدراسة توصيات عملية لتعزيز التعاون بين الجامعة والقطاع الخاص، بما يساهم في تحفيز الابتكار، وتطوير اقتصاد مستدام قائم على المعرفة والابتكار، والسير مع التوجه الجديد للمشرع الجزائري، وفقا لقانون الاستثمار رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار، بإعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة، وفقا لنص المادة: 02، والمادة: 26 من هذا القانون، ولعل التعاون والشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص كفيل بتحقيق اقتصاد جديد متكامل، تسهم فيه الجامعة بإمكانياتها الفكرية والبشرية، والقطاع الخاص بإمكانياته المادية.

أهداف الدراسة:

- طرح مفهوم "الجامعة المبتكرة" كأداة قانونية لتعزيز الاستثمار في اقتصاد المعرفة.
- تحديد دور الجامعات والقطاع الخاص في اقتصاد المعرفة.
- تقييم نماذج التعاون بين الجامعة والقطاع الخاص، ودراسة التحديات والفرص التي تواجه هاته الشراكة لتحقيق اهدافها.
- صياغة توصيات تنصب على اقتراح تعديلات على التشريعات والقوانين القائمة لتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والجامعة والاستثمار في اقتصاد المعرفة المبني على المعرفة و الابتكار .
- فتح آفاق جديدة للبحث العلمي في مجال تعاون الجامعات، والقطاع الخاص في اقتصاد المعرفة.

الدراسة تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف واقع التعاون بين القطاع الخاص والجامعة الجزائرية، ومدى توظيف الأخيرة للبحث العلمي التكنولوجي في تحقيق التنمية، وكذا تحليل النصوص القانونية المتعلقة بجوانب الموضوع ومدى كفايتها.

سنحاول الاجابة على هذا الطرح من خلال مناقشة سياسة الجزائر في مجال الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجي (المحور الأول)، والتعرض إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في اقتصاد المعرفة (المحور الثاني).

المحور الأول

السياسة التشريعية في مجال الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجي

إن سعي الدول، ومن بينها الجزائر إلى الاستثمار في اقتصاد المعرفة يشكل أكبر التحديات لأهميته من خلال إيجاد لبنة تشريعية تدعم الرأس المال البشري، فقد بات واضحا أن البحث والتطور التكنولوجي باعتبارهما جزءان من انتاج المعرفة، يحوزان اهتمام الدولة الجزائرية بتطوير الاستثمار في أهم قطاع، وهو قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

أولا: الجامعة ودورها في تدعيم الاستثمار في اقتصاد المعرفة

قبل التعرض الى دور الجامعة في تدعيم الاستثمار في اقتصاد المعرفة، وجب علينا التوضيح والتمييز بين مصطلحي اقتصاد المعرفة، والاقتصاد القائم على المعرفة، فبحكم تسارع التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، قد تم اعادة النظر في التمييز بين الدلالتين المختلفتين للمصطلح، وقبل ذلك نورد تعريف المصطلح من الناحية اللغوية والاصطلاحية:

1. تعريف المعرفة لغة: هي إدراك الشيء بتفكر وتدبر لأثره، وهو أعم من العلم، والمعرفة في النحو، هي ضد النكرة. (مكرم، الفضل، و ابن منظور، /، صفحة 236)
2. تعريف المعرفة اصطلاحا: "هي العملية التي يصبح بها الانسان على علم ودراية بالأفكار، والأشياء، والعملية مرتبطة بالتذكير، والفهم، والاستدلال، التقييم، والتطبيق". (ربه، /، الصفحات 26 – 27)

الدلالة الأولى للاقتصاد المعرفي: هو ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي إنتاج، وصناعة المعرفة، وعمليات البحث والتطوير، سواء من حيث تكاليف العملية المعرفية، نقصد تكاليف البحث والتطوير. أوتكاليف إدارة الأعمال، والاستشارة، وإعادة الخبراء وتدريبهم من جانب، وبين العائد، أو الايراد الناتج من هذه العملية باعتبارها عملية اقتصادية مجردة مثلها اقتصاديات الخدمة السياحية، أو الفندقية، أو غيرها. (لغويل و بن بعطوش، 2020، صفحة 183)

الدلالة الثانية للاقتصاد القائم على المعرفة: تعبير ينصب إلى معنى أكثر اتساعا، ورحابة بحيث يشمل في حجم القطاعات المعرفة، والمعلومات، والاستثمارات داخل نسيج الاقتصاد، ادراك مكانة المعرفة، وكذلك مدى تغلغل المعرفة، والتكنولوجيا وتطبيقها في الأنشطة الإنتاجية، فهو يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي. (ربحي و سرسر الحرتسي، 2018، صفحة 687)

– فظهور اقتصاد المعرفة كمصطلح جديد، كان لعالم الاقتصاد الاسترالي: "**fritsz machlap**"، تحت عنوان:1962 وذلك من خلال بحث منشور عن قياس المعرفة في الولايات المتحدة الأمريكية

"Measured the production and distribution of knowledge in the United states(687 صفحة ،2021 ،(مسعي و بوعقال) ."

وهي كـ:"مفهوم برز نتيجة اقرار تام بالدور الذي تلعبه المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي أكثر من باقي الموارد". (daum, 1996, p. 09)

تعد الجامعات(مُحَّد حسان و اخرون، 2007، صفحة 04) اللبنة الأولى للتطور التكنولوجي وتسارع وتيرته، مما أدى إلى إفراز شكل من أشكال التنمية الاقتصادية العالمية القائم على مفهوم المعرفة (ياسين، 2000، صفحة 125)، وذلك من خلال انتاج المعارف وحيازتها، وحسن نشرها، وترشيد استعمالاتها بتحديد الوسائل، والأساليب والتقنيات المتطورة

التي تزيد في مردودية الإنتاج، واحتدام المنافسة الدولية المبنية على الجودة، وقلة التكلفة وضبط الأسعار، بمنطق الترشيد والتواصل العقلاني.

ثانيا: مظاهر مساهمة الجامعة في الاستثمار في اقتصاد المعرفة

تنص المادة 22 من قانون التعليم العالي من خلال نص المادة الأولى منه على أنه:" يضمن التعليم العالي في مجال التكوين المتواصل تكوينا يهدف الى تحسين المستوى وتجديد المعارف، وكذا تحسين المستوى المهني والثقافي للمواطن، تحدد كيفيات تطبيق هاته المادة عن طريق التنظيم" (القانون 08-06).

نستشف من المادة أعلاه أن المشرع الجزائري يهدف من خلال التعليم العالي على العمل على توفير الكفاءات العلمية، والمهنية الجامعية اللازمة للاندماج في سوق العمل، والقادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، تربط بين أولويات البحث العلمي وأولويات وخطط التنمية، وعليه فإن الموارد البشرية المؤهلة، وذات المهارات العالية، أي رأس المال البشري، تعد أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة (الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، والخدمات المالية وخدمات الأعمال).

فلا تقتصر المعرفة بمفهومها الاقتصادي على انتشار العلم وجودته، بل هي بحاجة إلى قاعدة قانونية، وبيئة اقتصادية حاضنة، تمكن من تجسيد واقع الابداع والابتكار من خلال توفير المعلومات، ووسائل البحث، والتواصل السريعين، ولا ريب أن مؤسسات التعليم العالي بصفتها مؤسسات معرفية لها الدور الفاعل، خاصة في اطار الشراكة مع المؤسسات التي توظف معارفها محليا، أو دوليا لإنتاج المعرفة والاستثمار الحقيقي بتحويل نتائج البحوث العلمية الى تقنيات وتطبيقات عملية. (لغويل و بن بعطوش، 2020، الصفحات 179 - 180)

فالبحث العلمي يعد استثمارا اقتصاديا له عائد مؤكد وكبير، وهو ما يفسر الاهتمام المتنامي في أوساط الشركات العالمية الكبيرة التي تعنى بنشاطات البحث والتطوير، فيما يعرف بمؤسسات المال المبادر، أو المخاطر، فالبحث العلمي بشقيه القاعدي، أو الأساسي الذي يرمي إلى التعرف على المبادئ العامة المنظمة لمعارف جديدة، والتطبيقي والذي يهدف للوصول إلى حلول جديدة، ومحددة لمسألة معينة. (أبورفاس، 2018، صفحة 17)

بالرجوع إلى نص المادة الأولى من القانون رقم 21/15 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الموافق لـ:30 ديسمبر 2015، نجد أن المشرع نص على أنه:"يحدد هذا القانون التوجيهي المبادئ الأساسية، والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي"، وبالتالي جعل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الأولويات الوطنية، وذلك بغرض ضمان ترقيته، ولأجل ذلك، نصت المادة السادسة أيضا من القانون رقم 21/15، المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، على أن: "البحث العلمي والتطور

التكنولوجي هما جزءان من نفس عملية انتاج المعرفة، واستعمالها واستغلالها من أجل تطبيقات جديدة وذلك للاستجابة للتطلعات الاجتماعية، والثقافية، والاحتياطات الاقتصادية، وضرورات التنمية المستدامة...".

ولا تقتصر مخرجات البحث العلمي على ما ذكرته المادة السابعة من القانون التوجيهي من أهداف (المادة 07 من القانون 08-06)، بل تتعداه في مجالات الانتاج على تأكيد تطوير تقنيات جديدة للمنتجات، بل تتجاوز ذلك إلى زيادة الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج الأخرى، من رأس مال بشري، ورأس مال مادي، وموارد طبيعية، ويتساوى التركيز على البحث العلمي كل من القطاع الحكومي، والقطاع الخاص. (بومدين، 2016، صفحة 260)

إن نموذج الجامعة المنتجة ليس مقصورا على جامعات بعينها، وفي سبيل فتح الجامعة أبوابها للمجتمع من حولها، فلم تعد الجامعات مؤسسات تعليمية فقط، وإنما أصبحت مختبراتها وثرواتها البشرية عنصرا أساسيا من عناصر الاستثمار (بومدين، 2016، صفحة 255) في المعرفة، وتحقيق موارد مالية إضافية للجامعة، (العتيبي، 2022، صفحة 242) كما بدأت الجامعة نتيجة ابتكارها لطرق جديدة للتفاعل مع الصناعة، تحل محل مراكز الأبحاث التابعة للشركات، حيث يتطلب صناعة المنتجات المتكاملة تدخل تخصصات متعددة لا تتوافر إلا في الجامعات. (بن تومي و دبلي، صفحة 82)

ولأجل توضيح وتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية القائمة على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والأولويات للبرامج الوطنية للبحث، وتقييم وتنفيذ البرامج والتنسيق بينها، وتقدير تطبيقها، أنشأ المجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بموجب المرسوم 23/92 لسنة 1992، المؤرخ في جانفي1992، ليصدر بعد ذلك المرسوم التنفيذي رقم237/08 المؤرخ في 27 يوليو 2008، الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وعمله. (المرسوم التنفيذي 23/92).

ثالثا: تحديات استثمار الجامعة في اقتصاد المعرفة.

تواجه الجامعة عدة تحديات موضوعية:

1.النشر العلمي الدولي: يدل على مستوى ونوعية المعرفة والتقدم العلمي، ويمكن من خلاله قياس انتاجية الأفراد والمؤسسات العلمية اقتداء بالمنهج المتبع على الصعيد العالمي، والتي يستعين بقواعد المعلومات متخصصة، المشهود لها بالاستقلالية، والمصداقية، على سبيل المثال مواقع تومبسون رويتر Thomson reuteurs- وقاعدة المعلومات سكوبيس scopus، وفي ما يتعلق بالمنهجية المتبعة في تقييم الأبحاث العلمية والاستشهاد لكل وثيقة (البحث العلمي في الوطن العربي، مؤشرات التخلف ... ومحاولات التميز، صفحة 34)، ورغم المجهودات المبذولة في الجامعة الجزائرية خاصة في الآونة الأخيرة، إلا أن غياب التنسيق لوضع سياسة واضحة لتثمين البحوث العلمية، وربطها بالواقع الإنتاجي، اضافة إلى نقص في انتاج الأوراق العلمية (للإطلاع على الاحصائيات الدقيقة بشأن نسب الانتاج العلمي، والنشر الدولي

الجزائري، وكل ما يتعلق من براءات الاختراع والإبداع العلمي الجزائري، ما يصدر من منشورات اليونيسكو للعلوم من تقرير، وكذلك تقرير المنظمات العربية والعالمية المعتمدة(تقرير الأمم المتحدة)، وما يصدر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من احصائيات.)، وإصدار المجلات العلمية المحكمة، وهنا نشير أن وضع المجلات العربية والجزائرية خاصة، تعاني من غياب التحكيم المستقل والموضوعي، واللجوء إلى إغراق المجلات بنشر وقائع الملتقيات والمؤتمرات والندوات دون تحكيم، مما يؤدي إلى ندرة الاستشهاد بالبحوث المنشورة، وعدم الاعتراف بمصداقية بعضها في الترقية الأكاديمية للباحث، أو الأستاذ الجامعي، والجزائر على خطى من أجل دوريات متخصصة، يكون بمقدورها الارتقاء إلى مستوى التوثيق والفهرسة، في قواعد المعلومات العالمية، وهو هدف قريب المنال وليس متحيلا، ويتناول مؤشر H. Index بالتحليل مجمل أوضاع النشر العلمي. (البحث العلمي في الوطن العربي، مؤشرات التخلف ... ومحاولات التميز، 2010، الصفحات 37 – 38)

ويلاحظ أن النشر العلمي الدولي في التخصصات العلمية، أكثر نسبيا من النشر في العلوم الاجتماعية، والإنسانية، وهذا يعود إلى لغة المنشورات العلمية التي تعود إلى لغة التدريس، كالفرنسية والإنجليزية في التخصصات العلمية والتكنولوجيا، واللغة العربية في التخصصات الأدبية والاجتماعية. (رمضاني، 121، صفحة 2021)

ومن أجل ترقية نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ونشرها، تم اعتماد المخابر العلمية، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 244/99. (المرسوم التنفيذي 244/99)

المتطلع على بعض المواد القانونية التي جاء بها المرسوم يجد أنها تتسم بالغموض، مما يفتح المجال لتفسيرات متعددة وإشكالات في التطبيق، على سبيل المثال، لا يحدد المرسوم 244/99 وفقا لنص المادة 05 منه مقاييس إنشاء مخبر بحثي بصفة دقيقة وواضحة، مما قد يؤدي إلى قبول طلبات إنشاء لا تستوفي الشروط العلمية اللازمة، ولما كان من بين الشروط التي وردت في المادة:"... الوسائل المادية المالية المتوفرةو/أو الواجب اقتناؤها"، فبالنسبة لهذه المسألة أو المعيار، أو المقياس كما اعتمده المشرع في نص المادة، تواجه مخابر البحث العلمية المنشأة بموجب المرسوم 244/99 صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لإجراء أبحاثها، والسبب في ذلك قلة الموارد المخصصة للبحث العلمي في الجزائر، وكذلك ضعف توزيع هذه الموارد، وعدم تحديدها آليات توزيعها، وهو ما جعلنا نتجه في دراستنا إلى الدور المكمل والفعال للقطاع الخاص في هذا الجانب.

ولم يقتصر المشرع الجزائري على مقاييس إنشاء مخبر بحث علمي في نص المادة 05 فقط، لتأتي المادة 06 كذلك، لتضيف شرطا آخر تحت طائلة الوجوب " ... يجب أن يتكون مخبر البحث من أربع(4)فرق بحث على الأقل في مفهوم المادة أدناه".

إضافة إلى بيروقراطية الإجراءات الادارية الذي يعيق عملها ببطيء، كشراء المعدات، وهنا تنوه أن المادة 26 من نفس المرسوم على أنه:" تعد الوسائل المادية لمخبر البحث جزءا من الذمة المالية للمؤسسة التي أنشيء فيها".كذلك توظيف الموظفين، و تحديد اتجاهات أبحاثها وتنفيذ برامجها يخضع لموافقة جهات متعددة، نظرا لخضوعها لوصاية الإدارات المركزية، أو المؤسسات البحثية.

2.حاضنات التكنولوجيا ومبادرات التعاون بين الجامعة وعالم المؤسسات: تعتبر حاضنات الأعمال (الناصر، 2008، صفحة 04) الصناعية والتقنية، احدى أنجح الآليات لدعم البحث العلمي عالميا، فهي تسهم في تنمية المنشآت الاقتصادية الصغيرة المبنية على التقنية التكنولوجية، فهي نتاج المعرفة، والابتكارات الفردية. تعتبر آلية مهمة لحل مشاكل مراكز البحث العلمي، حيث تعمل على المحافظة على رأسمال الفكري، واستيعاب كفاءات الباحثين والعلماء، والعمل على الحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج. (Toubal, 2022, p. 152)

تعمل الأخيرة على تحويل نتائج البحوث إلى منتجات وخدمات تجارية، وتهيئ البيئة المناسبة لتدريب أصحاب الأعمال الناشئين من جهة، وتعزيز الخبرات الفنية في السوق المحلية للعمل، وتسهم في تأسيس الشركات الناشئة من الجامعات ونقل وتوطين التكنولوجيا وتوظيفها من خلال اجراء البحوث العلمية لخدمة الاقتصاد في تجسيد علاقة تعاون بين القطاع العام والخاص. (حمزاوي، 2017، صفحة 18)

ونشير هنا أن جامعة المسيلة احتضنت أول حاضنة أعمال (الدين، 2020، صفحة 1173) بموجب القرار الوزاري لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 182 المؤرخ في 27 ماي 2019 (القرار الوزاري رقم 182)، حيث تعتبر أول حاضنة أعمال داخل الجامعة على المستوى الوطني، تبعتها بعض الجامعات الجزائرية، حاضنات أعمال البليدة، الواد، قالمة، ورقلة، قسنطينة، أم البواقي...

الحاضنة توضع تحت تصرف الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية (بموجب المرسوم التنفيذي رقم 137/98)، والتي تعمل تحت اشراف المديرية العامة للبحث والتطوير التكنولوجي، باعتبارها الهيئة المكلفة بتطوير البحث العلمي في الجزائر منذ 2008، وهي في حقيقة الأمر أداة ربط بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية، مهمتها تحويل نتائج أبحاث الوكالات الأخرى (الوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي(ANDRU)، الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة (ATRSS)،...، وجميع مراكز البحث إلى الميدان الصناعي وتثمينها. (بن تومي و دبلي، صفحة 92)

3.براءة الاختراع وتسجيلها: اجمالي براءات الاختراع المسجلة منخفضة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية (المرسوم التنفيذي رقم98/68).

وفي هذا الصدد تنص المادة: 22 من القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي21/15 الموافق لـ: 30 ديسمبر 2015، أنه:" يمكن منح تحفيزات على الانتاج العلمي، لاسيما في مجال براءة الاختراع القابلة للتطبيق الصناعي حسب شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم".

4.مسألة المنهج وبيئة التعلم: إضافة إلى مسألة المناهج التعليمية في ظل نظام LMD، حيث تشكل المناهج التعليمية الغير واضحة في محاور الدراسة، والتي لا تغطي جميع المهارات الأساسية للتعلم، في ظل نقل حرفي لمقررات وبرامج الدول المتطورة، والذي قد لا يتناسب مع بيئة الطالب الجزائري التعليمية، أيضا عدم استفادة الجامعات الجزائرية في ظل هجرة الأدمغة إلى البلدان المتقدمة، التي توفر كل الامكانيات للباحث للعمل وزيادة إنتاجيته، أيضا ضعف دعم المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية، لعدم الثقة، وتفضيل الخبرات الأجنبية عن المحلية، في ظل انشغال الجامعة بالتدريس والجانب النظري (برامج التعليم بدل برامج المعرفة)، وعدم توظيف مخرجات الجامعة من نتائج البحوث العلمية التي تبقى حبيسة الأبحاث والدراسات والكتب، وعدم توظيفها لحل مشكلات الإنتاج، وضعف حلقة الوصل بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي (بومدين، 2016، الصفحات 265 – 266)، وهو ما تركز عليه الجامعة مؤخرا تعكسه ابرام العديد من الشراكات والاتفاقيات التعاونية.

5.تقييم الاستثمار في اقتصاد المعرفة: ألزمت المادة الرابعة من القانون التوجيهي:" المتعاملين الاقتصاديين الاستثمار في المجهود الوطني لترقية البحث العلمي، والتطوير التكنولوجي، ويستفيدون مقابل ذلك من إجراءات تحفيزية وتشجيعية تحدد بموجب قوانين المالية" (القانون رقم21/15).

كما أضافت المادة الخامسة على أنه:" يمكن للمتعاملين الاقتصاديين الذين يتولون نشاط البحث والتطوير التكنولوجي وفق شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم (القانون رقم21/15)".

ولكي تتمكن الجامعات في الاسهام في تحقيق خطط التنمية من خلال البحوث العلمية، كان لابد من اعتماد وتكريس التوجه للتمويل الذاتي، وإيجاد بدائل للتمويل وتخفيف الأعباء المالية على الحكومات.

وهو ما يفسر ما يشهده القطاع التعليمي في الجزائر في السنوات الأخيرة من مشاركات متنوعة للقطاع الخاص، في اطار السياسات التشجيعية للقطاع وتمويل برامج التعليم العالي ومشروعاته، بإعداد الطلاب، والتوسع في انفتاح الجامعات والخطط الرامية إلى توسيع، وتجديد في الخدمات التعليمية بما يتوائم مع احتياجات سوق العمل، (عيدان العادلي و حسين ، 2016، صفحة 09) عن طريق تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لصياغة مستقبل واعد، والارتقاء بكفاءة نظام التعليم العالي، والاستثمار في رأس المال البشري (بوحنيةقوي، 2009، صفحة 09).

إن التركيز على دور الجامعة الجزائرية في البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، الدور الأهم في منظومة البحث العلمي وتطوره، ودعم أساسيات الاقتصاد وتحقيق الرفاهية، والتقدم، ولذلك تظهر مخرجات العلاقة العملية بين الجامعة الجزائرية المزودة بأبحاثها العلمية، في مدى فعالية المؤسسات والشركات الجزائرية، تماشيا مع السوق الوطنية والعالمية.

لذلك عمدت السياسة الجامعية مؤخرا على تحديث ومعالجة مشكلة المناهج التعليمية لإزالة الغموض عن الأهداف والبرامج الملقاة لتطويرها، بما يتناسب مع الحاجات التنموية للمجتمع. (بومدين، 2016، صفحة 162)

كما أن العمل حثيث على ضرورة تفعيل دور المخابر العلمية وضرورة ربطها بالمؤسسات الاقتصادية (المادة 05 من القانون التوجيهي) والدعوة إلى إقامة الملتقيات العلمية التي تجمع بين الجامعة وأصحاب المؤسسات الاقتصادية، والسلطات المحلية لخلق جو من التنسيق، وتفعيل الاتصال بين مختلف الأطوار الفاعلة (مالك، 2009، الصفحات 15 – 16)، وحسن الاستغلال.

وعلى الصعيد العملي تم عقد اتفاقيات وشركات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، وذلك من أجل الاستفادة من الجانب النظري من طرف المؤسسات (سفيان، صفحة 230)، وتبادل الخبرات مع مؤسسات جامعية دولية أخرى، وتوظيف العلاقة المشتركة خدمة للطالب ورفعا من مستواه التكويني، وإعداده ليكون منتجا، وفتح الطريق له لتكوين مؤسسته الخاصة، لأن المؤسسات الاقتصادية تلعب دورا هاما كمستقطب لهذه الإطارات بتوظيفها والاستثمار في قدراتها، وبذلك تبدأ الدورة التفعيلية لإنشاء مؤسسات خاصة تنبثق على الجامعات، وإيجاد الأرضية المناسبة للتعاون المستقبلي، بين المؤسسات الناشئة، مع مؤسسات التعليم العالي.

المحور الثاني: تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في اقتصاد المعرفة

إن الرهان على اقتصاد المعرفة والمؤسسات التكنولوجية، وأن من يمتلك المعلومات والاقتصاد ليس كمن يفتقدها، وعلى أن توظيف البحث العلمي يكون بإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي، فيصبح أكثر انسجام مع ما تطرحه العولمة، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة.

وفي إطار تفعيل دور الجامعة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، تسعى الدولة في تعديل بنية مؤسسة التعليم العالي والمحتوى المعرفي والاقتصادي لها، للاستثمار في التعليم العالي، وفتح آفاق التعاون والشراكة بين المحيط الجامعي والاقتصادي.

سنتعرض من خلال هذا المحور إلى واقع الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص للاستثمار في اقتصاد المعرفة، بإبراز أهميته أولا، ثم نتعرض إلى مظاهر وتحديات التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص ثانيا، لنستشف المعوقات التي تحول دون التعاون الايجابي بين الجامعات والقطاع الخاص ثالثا.

أولا: أهمية مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في اقتصاد المعرفة

يلعب القطاع الخاص دورا مهما بالتعاون مع الجامعة في تطوير اقتصاد المعرفة، من خلال قدرته على الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

قبل الولوج في تفاصيل هذه الجزئية، وجب علينا التعرض لبعض التعريفات التي لا يستقيم بناء البحث عليها دون توضيح دلالتها:

لنتبين دلالة الاستثمار ومعناه، نتعرض لتعريفه لغة، ثم تعريفه اصطلاحا.

1/تعريف الاستثمار لغة واصطلاحا:

أ/تعريف الاستثمار لغة: "مأخوذ من ثمر، يثمر، والثمر هو حمل الشجر وأنواع من المال واستثمر الشيء أي جعله يثمر". (مكرم، الفضل، و ابن منظور، /، صفحة 107)

ب/ تعريف الاستثمار اصطلاحا: نركز من خلال التعريف الاصطلاحي على التعريف الاقتصادي، فقد أفاض الاقتصاديون في تعريفهم للاستثمار، وتناولوه من زوايا متعددة، إلا أنها في مضمونها لا تخرج عن معناها بأن عرف على أنه:" استخدام المدخرات التقدية والعينية في الاقتصاد، لتكوين أصول رأسمالية موجودات ثابتة، لتستخدم في انتاج السلع والخدمات". (اسراء، 2016، صفحة 14) نلاحظ أن التعريف يركز على العنصر الزمني المرتبط بمدة زمنية معينة، يتم من خلالها الاستغناء عن الأموال للحصول على رؤوس أموال وعوائد مستقبلية لتستخدم في تحسين الانتاج.

ولما كان البحث العلمي والابتكار العلمي، والبحوث التطبيقية تتحول الى منتج استثماري مهم، تؤدي الى عائد اقتصادي مرتفع، فقد ركز المستثمرون ورجال الأعمال في القطاع الخاص على دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم، فصار معلوما احتكار المعلومات كعملة صعبة عالميا (أبورفاس، 2018، الصفحات 16 - 17)، وهو ما يفسر انتشار اتفاقيات دولية مختلفة تتعلق بالتجارة الدولية، والحقوق الفكرية وبراءات الاختراع. (طه محمود يوسف و عيد مُحَمَّد دربالة، 2019، صفحة 115)

2/ تعريف القطاع الخاص: عرف على أنه:" عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الانتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة، وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة

المتخذة". (Accelerating pre-poor growth through support private sector development, 2004, p. 17)

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في عملية التنمية في معظم البلدان النامية، يدفع البحث عن الربح والمنافسة بين الشركات الخاصة بالابتكار والنمو الاقتصادي، ومن المتوقع أن يساعد القطاع الخاص في معالجة فجوات الاستثمار في البيئة التحتية وتحسين كفاءة الخدمات العامة. (ADB SUPPORT FOR STRENGHENING THE ENAABLING ENVIRONMENT FOR PRIVATE SECTOR DEVELOPMENT, THEMATIC EVALUATION STUDY, 2013, p. 1)

بالنسبة للمؤسسات، قد أصبح الاستثمار في البحث العلمي أساس لتأييد بقاء المؤسسات واستمرارها بشكل عام في تحقيق أهدافها في ظل منافسة قوية يفرضها واقع العولمة، لذا وجب أن يكون البحث العلمي قلب الرهان بالنسبة للمؤسسات، فيكون لكل مؤسسة فرعها الخاص لتطوير البحوث، وأن تخصص ضمن ميزانياتها ميزانية مستقلة للبحث لجعل منتجاتها في مستوى المنافسة. (رمضاني، 121، صفحة 128)

الملاحظ أنه أوجدت أساليب وصيغ ظاهرة يتم التركيز فيها على الجانب التقني الصناعي، وذلك من خلال قانون 21/15، عن طريق توفير هياكل البحث كالمخابر (المرسوم التنفيذي 244/99)، ومراكز التمييز والابتكار، وأسلوب الحاضنات (تداخل جملة من النصوص التي تتعلق بإنشائها وتحديد مهامها) مثلا لإيجاد مناخ ملائم للإبداع والابتكار، من خلال الشراكة بين الجامعات ومراكز بحوث مهمة من جهة، والقطاع الخاص أيضا، لإيجاد حلول ملموسة للكثير من المشكلات، أيضا انشاء وكالات البحث الثلاث التي تعتبر كأساس قانوني لخلق فضاء حقيقي لدعم الاستثمار البحث العلمي والتطور التكنولوجي، تتصدرها الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي، والوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة.

لكن الذي يعرقل دور الجامعة هو حصرها في نطاق أن تتخذ بحوثها العلمية موقفا محايدا من التنمية، وإبقاءها في مفهوم العلم والتعليم، وبالتالي لا تصل إلى واضعي القرار والسياسات التعليمية، في ظل ضعف المشاركة المجتمعية، (بدري، 2022، صفحة 538) واعتماد التمويل الحكومي كمصدر واحد، الذي قد يستهلك رواتب الموظفين دون نتائج البحث العلمي، مقارنة بإسهامات القطاع الخاص. (سيدي عابد ، 2020، صفحة 65)

ثانيا: مظاهر وتحديات التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص

إن تجسيد سياسة التعاون بين الجامعات والقطاع الخص تتسم بجملة من المظاهر والتحديات في سبيل ارسائها وتنفيذها.

1. مظاهر التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص.

تتوفر أشكال عديدة للشراكة تتجسد في صور المبادرات الفردية، والمبادرات الجماعية، وهي لا تخرج عن الشراكة عن طريق المال، أو الخبرة، أو غيرها.

إن العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص، فيما يتعلق بالمعرفة بشقيها البحث العلمي والتطور التكنولوجي، يتجلى من خلال العمل الجماعي المشترك، حيث تكون المصالح متبادلة بينهما، مبنية على أساس الثقة بين أطراف العلاقة التعاقدية، حيث يلتزم القطاع الخاص بالتمويل والمشورة في الرأي، ويقع على عاتق الجامعة تزويد المعاملات بالبحث والتطوير، من خلال تفعيل نتائج البحوث بتطبيقها والاستفادة منها. (بن عبد الرحمن الثنيان، 2008، صفحة 04)

فالأخير يسعى إلى إيجاد منافذ تسويقية منتظمة، وفرص استثمارية جديدة تساعد على رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته التنافسية، فوجه سياسته صوب تمويل مشاريع البحث، والأنشطة الإنمائية، لما لها من أثر على العائد الاستثماري المتوقع، المتمثل في تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ سياسات وطنية، وتوسيع الخدمات الناتجة عن الشراكات في جميع القطاعات الاقتصادية في المجتمع. (مقداد، 2012، صفحة 05)

في المنظور المقابل نجد أن طموح الجامعات في أي بلد تهدف إلى إيجاد مصادر الدعم، والمنح وتقرير برامج الوطنية للبحث والتطوير، لتنفيذ مشاريعها، وتوظيف الانتاج الفكري العلمي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والمشاركة في برامج الأبحاث الدولية (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، 2017، صفحة VIII)، لتقوم الجامعة بالدور الرائد بها أصالة في تحقيق التقدم والتنمية مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية، حيث لا تعامل الجامعة معاملة الشركة التجارية، فالشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص، قد سبق أن أشرنا يأخذ صور متعددة منها نذكر :

- مشاريع مشتركة ماديا وبشريا.
- عقود يقدمها طرف إلى آخر.
- تحالفات استراتيجية بحيث يتقاسم الطرفان المكاسب التاتج عن التعاون.
- دعم مادي من قبل القطاع الخاص مقابل الخدمات الاستشارية التي تقدمها الجامعة.
- تبادل الخبراء، وهذا النموذج مقبول في الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، واليابان، وكندا. (صائغ، 2008، صفحة 21)

2. تحديات التعاون الفعال بين الجامعة والقطاع الخاص:

إذا كان منطق البحث العلمي يعد عملا ابتكاريا، يقوم به عدد من الكفاءات الواعدة، وحتى يكون التعامل على أساس توفر المناخ المناسب والإدارة الرشيدة، لابد من :

– الثقة والتعاون المتبادل، وتقدير أعضاء الهيئة التدريبية، بأن تعنى أبحاثهم وأفكارهم بالتقدير من الجامعات والقطاع الخاص على حد السواء، فلا يلجأ إلى استيراد التكنولوجيا الأجنبية إلا بعد الرجوع إلى ذوي الخبرة والباحثين.

– إزالة العقبات الإدارية بتحرير الهيئات العلمية البحثية من كل ما من شأنه ثبط عزيمتهم (بيروقراطية، وإجراءات وتعقيداتها).

– إيلاء الأبحاث العلمية ذات الصلة بالعملية الانتاجية وحسن الاستثمار فيها.

– الاهتمام وتنسيق العمل والاتصال بين المؤسسات الانتاجية، ومؤسسات الجامعة.

– حماية الملكية الفكرية، إذ تعد من أكثر الجوانب المقلقة، حتى تتمكن من استهلاك وبيع منتجات البحث، في حين قد ترغب الجامعة في الحصول على هذا الحق، حتى تتيح للجامعة استعمال هذا الحق بالترخيص له لأكثر من شركة، مما يحقق عوائد وفوائد أكثر. (بن عبد الرحمن الثنيان، 2008، الصفحات 149 – 153)

– مسألة التمويل المالي للبحوث العلمية بالجامعات، يعد أحد ركائز دعم البحث العلمي، إذ به تتمكن المؤسسات الجامعية من شراء، وتوفير كل الأجهزة والمواد العلمية اللازمة لإجراء البحوث، وتطبيق النظريات المتوصل إليها في نتائج البحث، كما أن تمويل الباحث، وتوفير الحياة المريحة له تساعد في الابداع.

فيبقى الاستثمار في المجال البحثي الرافد الأساسي للتقدم التكنولوجي، وهو يقوم على علاقة ثلاثية روابطها رأس المال البشري.

– القوى العاملة المؤهلة، ورأس المال المعرفي، وإذا كان للبحث العلمي آثاره المفيدة على الاقتصاد وكل قطاعات الانتاج. (العصيمي، 2018، صفحة 119)

ثالثا: معوقات التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص

– افتقاد القطاع الخاص إلى الثقة في قدرة مراكز البحث العلمي الجامعي على توفير الحلول المناسبة في المدة وبالتكلفة المحددة والمناسبة (بحث مشكلات الانتاج وتطوره).

– بعد خدمات المراكز البحثية عن مشكلات القطاع الخاص، وغياب التنسيق والاتصال والتعاون في دعم البحوث العلمية بين مؤسسات الانتاج والجامعة (قماشة و الأحمري، 2018، صفحة 192)، ما زال البحث العلمي في الجزائر مرتبطا بالدعم الحكومي، وبالتالي لا يزال ضعيفا، ومحدودا.

– انشغال الجامعات بالتدريس، عدم استثمار الخبرات الوطنية المتوفرة على أوسع نطاق، بوضع استراتيجيات وطنية لتنمية البيئة التحتية لمنظومة العلوم والتقنينات الحديثة والابتكار (محمود، 2019، صفحة 50)، مع تركيز الجامعة الجزائرية على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تقوية الاقتصاد بالشراكة مع المؤسسات الجامعية، وتبقى التجربة في

بدايتها تفتقد لإستراتيجية الجامعة المنتجة، خاصة في الوقت الذي تستهدف فيه الجامعة المؤسسات الكبرى، لعدم قدرتها على تحمل تكاليف البحوث، لهذا فهي تتجنب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة

يتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن العمل الحالي الذي يظهر ما تقوم به الجامعة في إطار تفعيل وخلق مؤسسات صغيرة من الطلبة والمعنيين من داخل الجامعة، كنوع مستحدث من تفعيل دور الجامعة، وخلق مؤسسات ناجحة تقوم على تفعيل ما تلقاه الطالب في طرح أفكار ومشاريع للتحقيق.

إذ على الدولة الجزائرية الأخذ على عاتقها رفع التحديات، التي لا تزال تحول دون تحقيق المقصد من الشراكة، وذلك بضرورة اعتماد الاجراءات والأنظمة القانونية والسياسية والمادية، لتفعيلها، إقتداء بالتجارب الدولية الأكثر انتاجا وفعالية، فخبرات بعض الدول المتقدمة، أثبتت نجاعة هاته الشراكة بتوفر الآليات والأساليب التي تحقق التعاون والثقة، والأهداف الواحدة بين الجامعة والقطاع الخاص.

فقد أكدت هاته الدول منها نذكر الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان، فرنسا على ضرورة: تشكيل لجان استشارية، وممثلة من أساتذة الجامعة وقيادات القطاع الخاص للتعاون بينهما، وتبادل الموارد والامكانات.

– تشجيع اجراءات البحوث المشتركة، ومساهمة القطاع الخاص في تزويد الجامعة بالمشكلات الواقعية، وإيجاد الحلول الجدية لها.

– إنشاء المدن العلمية التي تتشكل من مؤسسات التعليم العالي، ومراكز الانتاج، وكذا حاضنات الأعمال لرعاية المشاريع المشتركة، فإدراك الدول المتقدمة أن من يمتلك المعرفة، إنما يمتلك القوة، وأن ما شهده العالم من تطور علمي وتكنولوجي في مجال الالكترونيات الدقيقة والهندسة الحيوية، والحواسب الآلية والذكاء الاصطناعي، وريادة الفضاء وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وثورة الجيناتينم عن معرفة لا حدود لها، وهذا كان بفضل التعاون القائم بين الجامعة والقطاع الخاص، والشركات الصناعية، التي كان لها الدور في احداث النقلة النوعية، ودعم القدرة التنافسية، وبالتالي فإن دعم الاستثمار أدى إلى توسيع قاعدة المعرفة، وما نتج عليه من تحقيق التنمية الاقتصادية.

من خلال هذه الدراسة نستطيع الخروج بجملة من النتائج والتوصيات نحصرها كالآتي:

– لا تزال السياسات تنم عن عدم وجود رؤية واضحة المعالم لدعم العلم والعلماء، والتصدي للمشكلات التي يواجهها المجتمع الجزائري، وارتباط أغلب السياسات بالأمن القومي.

– تعد مسألة الدعم الحكومي أو الخاص تحت مسمى الانفاق على البحث العلمي والتطوير في مستوياتها الدنيا، ولا تستجيب للمعايير العالمية، في الوقت الذي تصرف مبالغ خرافية من أجل جلب التكنولوجيا.

– تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي متصل بالإنتاج العلمي الكمي والنوعي، بعيدا عن مسألة الترقيات والرتب العلمية مع تخفيف ضغوطات العمل وأعبائها على الباحثين.

إن ما يمكن أن نختم به الدراسة البحثية بناء على جملة النتائج أعلاه، هو مجموعة من التوصيات نوردها كالآتي:

– ضرورة الاستثمار في اقتصاد المعرفة، بايجاد البنية التشريعية، والتحفيزات التشريعية، والتركيز على مسألة قانونية جد هامة، وهي حقوق الملكية الفكرية، وضمان حقوق الباحثين والمخترعين والمبدعين بحفظ حقوقهم وتنظيم علاقاتهم بالمؤسسات الاقتصادية.

– تخصيص ميزانية معتبرة لإنفاق وتمويل عمليات البحث العلمي والتطوير.

–تهيئة البيئة الاجتماعية والثقافية والمادية، كمنطلق تحفيزي لأي باحث على الابداع والابتكار، بسد الأبواب حول مسألة هجرة الأدمغة العلمية.

– ضرورة تضافر الجهود الحقيقية والجادة، في اطار سياسة مدروسة وشراكة منتجة بين الجامعة والقطاع الخاص، نظرا لوزن هذا الأخير خاصة في مسألة التمويل بعيدا عن التمويل الحكومي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة الأجنبية

Accelerating pre-poor growth through support private sector development. (2004).

ADB SUPPORT FOR STRENGHENING THE ENAABLING ENVIRONMENT FOR PRIVATE SECTOR DEVELOPMENT, THEMATIC EVALUATION STUDY. (2013, DECEMBER). 01.

daum, j. h. (1996). intangible assets and value creation england wiley. knowledge economy.

Toubal, L. (2022). Diagnosing the reality incubators in Algeria-Study the model of the university of Msila incubator. Journal of Management,Organization and Strategy JMOS, Spatial and entrepreneurial development studies laboratory, 04.

ثانيا: باللغة العربية:

1. القوانين والمراسيم والقرارات:

القانون 08-06 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أفريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ج ر ج ج، رقم 39.

القانون رقم 21/15 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437، الموافق لـ: 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج ر ج ج، العدد17.

المرسوم التنفيذي 23/92 المؤرخ في 8 رجب عام 1412، الموافق: 13يناير 1992،، ج ر ج ج، العدد05، سنة 1992، يتضمن انشاء مجلس وطني للبحث العلمي والتقني وتنظيمه وعمله.

المرسوم التنفيذي 35/10 المؤرخ: 21جانفي 2010 يحدد مهام المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتشكيلته وكيفيات سيره، ج ر ج ج، العدد06، سنة2010.

المرسوم التنفيذي 244/99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999، المحدد لقواعد إنشاء المخابر البحثية وتنظيمها، وسيرها باعتبارها فضاء مستحدث يساهم في التكفل بالبحث العلمي، ج ر ج ج، رقم 77، سنة 1999.

المرسوم التنفيذي رقم 137/98 الصادر في 03 ماي 1998، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية تنظيمها وسيرها، ج ر ج ر، رقم 28، سنة 1998، ص 09.

المرسوم التنفيذي رقم98/68 المؤرخ في 21 فبراير 1998، يتضمن إنشاء المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، ويحدد قانونه الأساسي، ج ر ج ج، العدد 11، رقم 21.

المرسوم التنفيذي 244/99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المحدد لقواعد انشاء المخابر البحثية، وتنظيمها وسيرها باعتبارها فضاء مستحدث يساهم بالتكفل بالبحث العلمي، ج ر ج ج، رقم 77، سنة 1999.

المرسوم التنفيذي رقم 237/08 مؤرخ في 24 رجب عام 1429 الموافق 27 يوليو 2008، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وعمله.

القرار الوزاري رقم 182 المؤرخ في 2019/05/27 الذي يكلف الوكالة الوطنية لتثمين البحث والتنمية التكنولوجيةANVREDET، بتسيير وتجهيز الفضاء المسمى حاضنة أعمال جامعة مسيلة.

2. الكتب:

خالد أحمد علي محمود. (2019). العولمة واقتصاد المعرفة في ظل اليقظة التكنولوجية، والذكاء الاقتصادي (المجلد 01). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

رائد مُحَمَّد عبد ربه. (/). الإقتصاد السياسي (المجلد 1). عمان، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع.

مُحَمَّد مكرم، أبو الفضل، و جمال ابن منظور. (/). لسان العرب. لبنان: دار صادر بيروت.

عادل مجيد عيدان العادلي، و عباس وليد حسين حسين . (2016). الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية (المجلد 01). عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

3. أطروحات ومذكرات

داليا طه محمود يوسف، و رقية عيد مُحَمَّد دربالة. (سبتمبر , 2019). الشراكة البحثية بين بعض الجامعات الأجنبية وقطاع الأعمال وإمكانية الإفادة منها في مصر –جامعة المنيا نموذجا– دراسة مقارنة. 27.

سارة بن تومي، و علي دبلي. (بلا تاريخ). دور الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية في تشجيع المؤسسات الإقتصادية على الإبداع.

سلطان بن ثنيان بن عبد الرحمن الثنيان. (2008). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح، (أطروحة دكتوراه) . المملكة العربية السعودية، تخصص إدارة التعليم العالي: جامعة الملك سعود.

ناصر حسين اسراء. (2016). الاستثمار الخاص في التعليم العالي(العراق) حالة دراسية (رسالة ماجستير). العراق، كلية الادارة والاقتصاد: جامعة القادسية.

4. المجلات:

ابتسام بدري. (جانفي, 2022). المشاركة المجتمعية في السياسة العامة الاقتصادية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 07.

(2010). البحث العلمي في الوطن العربي، مؤشرات التخلف ... ومحاولات التميز. بيروت، لبنان: مؤسسة الفكر العربي.

بن راشد السبيعي بنت مُحَمَّد قماشة ، و عبد الله بن عازب الأحمري. (2018). مدى اسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لتحقيق رؤية 2030. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التروية والنفسية، 02.

بوجلطي عز الدين. (2020). التجربة الجزائرية في مجال دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 05.

ساسي سفيان. (بلا تاريخ). ساسي سفيان، التبادل والشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر. مجلة سوسيولوجيا الجزائر.

سعد غالب ياسين. (2000). المعلوماتية وإدارة المعرفة، مجلة المستقبل العربي. مركز الدراسات الوحدة العربية.

سمير مسعي، و عبد الحميد بوعقال. (2021). التحولات المعرفية في بيئة الأعمال وأثرها على وظيفة التسويق في المؤسسة. مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، 01، 804.

سميرة لغويل، و أحمد عبد الحكيم بن بعطوش. (أفريل, 2020). المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر. 01.

سهى حمزاوي. (ديسمبر, 2017). دور الجامعة الجزائرية في في مواكبة التغيير التكنولوجي (الواقع والطموح). مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 02.

شعباني مالك. (2009). الجامعة والتنمية، تأثير أم تأثر. مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، 04.

عبد القادر سيدي عابد . (سبتمبر, 2020). التمويل الحكومي للبحث العلمي وعلاقته بتحقيق التنمية من وجهة نظر الأساتذة دراسة ميدانية في جامعة حسيبة بن بو علي الشلف. مجلة التمكين الاجتماعي، 02.

عربي بومدين. (2016). دور الجامعة في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود. المجلة الجزائرية في التنمية الاقتصادية.

فاطمة الزهراء رمضاني. (121). أي دور للبحث العلمي في ضمان القواعد القانونية المتعلقة برسم السياسات العامة وصنع القرار. مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية، 04.

كريمة ربحي ، و حياة سرسر الحرتسي. (افريل, 2018). حياة التحول نحو الإقتصاد المعرفي، حالة الجزائر. المجلة المصرية لعلوم المعلومات، 01.

مُحَمَّد ابراهيم مقداد. (2012). دور القطاع الخاص في توجيه البحث العلمي لقطاع الأعمال، دراسة تطبيقية. قطاع غزة.

نور عبد الله عويض العتيبي. (مارس, 2022). دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. ادارة البحوث والنشر العلمي، 03.

نورة أحمد العصيمي. (2018). دور التمويل على الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية، جامعة الملك سعود أنموذجا،. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 02.

يوسف خميس أبورفاس. (2018). الإستثمار في البحث العلمي في إفريقيا، التكلفة والعائد. مجلة التكامل الإقتصادي.

5. الندوات:

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. (2017). سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنظمة العربية . الأمم المتحدة، بيروت.

بوحنية قوي. (2009). إدارة مؤسسات التعليم العالي في ظل الاقتصاد المعرفي، مقاربات معاصرة (المجلد 01). مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

حسن مُحَمَّد حسان، و اخرون. (2007). التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل. 386.

عبد الرحمان صائغ. (2008). الادارة الابداعية وإمكانية تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية. ندوة الادارة الابداعية للبرامج والأنشطة في المؤسسات الحكومية والخاصة. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

عزيز مُحَمَّد الناصر. (2008). حاضنات التقنية. الندوة التعريفية بحاضنات التقنية . الرياض: جامعة الملك سعود.